الأمم المتحدة
A/RES/60/209

Distr.: General
17 March 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/60/492/Add.1*)]

٦٠/٢٠٩ - تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٥ و ٥٧/٢٦٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[(١)]، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٤]،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان مؤخرا، وتصميما منها على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تقر بمساهمة العمالة الكاملة والمنتجة في القضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن برامج الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر يمكن أن تولد فرص العمل الحر المنتج، وتساعد الناس في القضاء على الفقر والحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ازدياد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر على نحو غير متناسب مع عدد الرجال، وبخاصة في البلدان النامية، ولأن غالبيتهن يعشن في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل معيشتهن على زراعة الكفاف،

وإذ تدرك أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يشارك النساء والرجال مشاركة تامة ومتكافئة في صياغة سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي والسياسات والاستراتيجيات الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأن تمكين المرأة يعد عاملا بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، وأن تنفيذ تدابير خاصة تهدف إلى تمكين المرأة يمكن أن يساعد في تحقيق هذا الأمر،

وإذ تسلم أيضا بأن تحسين الوضع الاقتصادي للنساء يحسن أيضا الوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، ومن ثم يتحقق التأثير المضاعف للنمو الاقتصادي،

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تسلم كذلك بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بالجهود والمساهمات والمناقشات الدولية الجارية من قبيل مبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، التي تستهدف تحديد واستحداث مصادر إضافية مبتكرة لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والخارجية، لزيادة مصادر التمويل التقليدية واستكمالها في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإذ تسلم بأن بعض المصادر واستخدامها يندرجان في إطار الأعمال السيادية،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام المؤتمر الدولي المعني بتخفيف حدة الفقر والتنمية الذي ستستضيفه حكومة موريشيوس في عام ٢٠٠٦،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - **تشدد** على أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - **تعترف** بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

---

(٥) A/60/314.

٦ - **تسلم** بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة، لا بد من إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة؛

٧ - **تعيد تأكيد** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، للطابع المتعدد الأبعاد للفقر وللأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية في مجال القضاء على الفقر

٨ - **تؤكد** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٧]، وكذلك نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

٩ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد من جديد أيضا أن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي لها تأثير في توقعات التنمية للبلدان النامية؛ وتكرر تأكيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والإصلاح في مجال الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتؤكد من جديد أيضا أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشمولية

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

والاستناد إلى قواعد والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف وكذلك تحرير التجارة تحريرا هادفا، بإمكانهما حفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، بما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - **تؤكد من جديد أيضا** الالتزام بتوسيع وتعزيز نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح البنيان المالي الدولي، مع ملاحظة أن العمل على أن يكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كلمة مسموعة ومشاركة أوسع نطاقا في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يعتبر شاغلا مستمرا؛

١١ - **تؤكد من جديد كذلك** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة الملبية لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أمور جوهرية ومتداعمة أيضا؛

١٢ - **ترحب** بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في سان باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وباعتماد روح ساو باولو[٨] وتوافق آراء ساو باولو[٩]؛

١٣ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتؤكد من جديد أيضا ضرورة تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

---

(٨) TD/412، الجزء الأول.

(٩) المرجع نفسه، الجزء الثاني.

١٤ - **تؤكد** أن التعاون الدولي، إلى جانب وجود سياسات داخلية مترابطة ومتسقة، عنصر جوهري يكمل ويدعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية في أغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي كفالة قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - **تشير** إلى أن الدول الأعضاء أعادت توجيه نفسها والتزامها بتحقيق الأبعاد الإنمائية لخطة الدوحة للتنمية التي تجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية محور برنامج عمل الدوحة[١٠]، وتسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر؛

١٦ - **تسلم** بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٧ - **تؤكد من جديد** توافق آراء مونتيري، وتسلم بأن تعبئة موارد مالية لأغراض التنمية وفعالية استخدام تلك الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد:

(أ) ترحب بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لوضع العديد من الدول المتقدمة النمو جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، ولبلوغ نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا في أجل لا يتجاوز عام ٢٠١٠، وذلك عملا ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١١]، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة، في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها، على أن تفعل ذلك؛

(ب) تسلم بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تجسيد الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل زيادات حقيقية في الموارد المخصصة للاستراتيجيات الإنمائية

---

(١٠) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

الوطنية، من أجل تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة ضرورة قابلية التنبؤ بالموارد، بما في ذلك آليات دعم الميزانية عند الاقتضاء؛ وترحب أيضا بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتقرر اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة في الوقت المناسب في تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، عن طريق الرصد الواضح ووضع مواعيد نهائية، بما في ذلك بوسائل منها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، والحد من تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية في البلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛ وتشجع أيضا على مشاركة البلدان النامية على أوسع نطاق ممكن في الأعمال المستقبلية بشأن فعالية المعونة؛

(ج) تسلم بأهمية استحداث مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، شريطة ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بشكل مفرط، وتلاحظ أن بعض البلدان ستبدأ في استعمال مرفق التمويل الدولي وأنها شرعت في استخدام برنامجه التجريبي للوقاية، وأن بعض البلدان ستشرع في المستقبل القريب، من خلال سلطاتها الوطنية، في فرض مساهمة على تذاكر السفر بالطائرة بوصفها ''مساهمة تضامنية'' للتمكين من تمويل المشاريع الإنمائية، وتلاحظ أن بلدانا الأخرى تنظر في إمكانية ومدى مشاركتها في تلك المبادرات؛

(د) تشدد على أهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وتركز على أن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر في عام ٢٠٠٥ قد وفر فرصة كبيرة لزيادة الوعي وتقاسم أفضل الممارسات وزيادة تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة المؤاتية للفقراء في جميع البلدان، وتحث البلدان الأعضاء، في هذا الصدد، على وضع أفضل الممارسات موضع التنفيذ، وتدعو المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، إلى الاستفادة من الزخم الذي أوجدته السنة؛

(هـ) تقر بالدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في توفير استثمارات جديدة وفرص عمل وتمويل من أجل التنمية؛

١٨ - **تقرر** مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل وذلك بالعمل، في المنتديات المتعددة الأطراف والدولية المختصة وأيضا من خلال الترتيبات الثنائية، على وضع تدابير لمساعدة تلك البلدان في سد احتياجاتها، ومن بينها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

١٩ - **تقرر أيضا** تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المنخفضة الدخل، وذلك بالعمل في المنتديات المتعددة الأطراف والدولية المختصة لمساعدة تلك البلدان في سد احتياجاتها، ومن بينها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

٢٠ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رأس المال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

٢١ - **تشدد** على أنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع حالات المديونية التي لا يمكن تحملها، وتؤكد أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الديون، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢٢ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيات والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مؤاتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٣ - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات ترمي إلى تيسير التوسع في مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر من أجل الاستجابة للطلب الكبير غير الملبى للفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد واستحداث آليات لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية، وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية، وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تفي بالمعايير الموضوعة لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٤ - **تسلم أيضا** بما لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من إمكانات للعمل كأداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر ومساعدة المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة،

وترحب، في هذا الصدد، بالتزام تونس العاصمة وجدول أعمال تونس العاصمة من أجل مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، في مرحلة تونس العاصمة الخاصة به[١٢]، وتشير إلى إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة في مرحلة جنيف الخاصة به[١٣]؛

سياسات القضاء على الفقر

٢٥ - **تؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة شاملة لعدة قطاعات ومتكاملة، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات كالتعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من أصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان على تطوير سياساتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٦ - **تشدد**، في هذا السياق، على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما توجد، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٧ - **تؤيد بشدة** العولمة المنصفة، وتقرر جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، باعتبار ذلك جزءا من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرر أنه ينبغي لهذه التدابير أن تشمل أيضا القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، حسب التعريف الوارد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وعلى السخرة؛ كما تقرر كفالة الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

---

(١٢) انظر A/60/687.

(١٣) انظر A/C.2/59/3، الفصل الأول.

٢٨ - **تسلم** بأهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات الفضلى لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٩ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعالة وواضحة لتعميم منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بعد جنساني في التخطيط لتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر؛

٣٠ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة التشديد على أهمية تعميم مراعاة مسألة القضاء على الفقر في جميع السياسات العامة، على الصعيدين الوطني والدولي، والتشجيع على ذلك؛

٣١ - **تؤكد من جديد كذلك** أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة للتنمية المستدامة ومتطلبات أساسية لتحقيقها؛

٣٢ - **تشدد** على الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٤]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٣ - **تدرك** ما لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المسببة للعدوى والمعدية من آثار مدمرة على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

---

(١٤) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٣٤ - **تسلم أيضا** بأن الصراع المسلح يؤدي إلى فقدان الأرواح البشرية وتدمير الموارد الاقتصادية، وبأن البلدان الخارجة من الصراع تتعرض لتدمير بنيتها الأساسية العمرانية والاجتماعية وندرة فرص العمل وانخفاض الاستثمار الأجنبي وازدياد هروب رأس المال، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الاستراتيجيات والبرامج والمساعدة الدولية للتعمير والتأهيل ينبغي أن توجد، في جملة أمور، فرص عمل وأن تقضي على الفقر؛

٣٥ - **تشدد** على الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتؤكد، في هذا الصدد، هدف تخفيض نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، وفقا لما جرى تأكيده من جديد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٦ - **تسلم** بأن الافتقار إلى السكن الملائم لا يزال يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وبخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع في عدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتؤكد أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل يتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم، وتشدد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٧ - **تسلم أيضا** بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية شديدة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

٣٨ - **تسلم كذلك** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣٩ - **تشدد** على المساهمة المهمة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، ٢٠٠٥، في زيادة الوعي بأهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر وفي تبادل الممارسات الجيدة وفي تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة للفقراء، وتهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة

والمؤسسات الدولية الأخرى أن تعزز وتواصل البناء على الزخم الذي أوجدته السنة بهدف توفير خدمات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر للفقراء؛

٤٠ - **تسلم** بالمساهمة المهمة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للأرز، ٢٠٠٤، في توجيه اهتمام العالم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأرز في توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٤١ - **تسلم أيضا** بالمساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ونسبة من يعانون الجوع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥؛

٤٢ - **تقرر** تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة، والأفراد الذين تتوافر لديهم القدرة إلى التبرع للصندوق؛

٤٣ - **تشير** إلى أنه في سياق إعلان الألفية[(١)]، حدد رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر، في هذا الصدد، أن تعلن ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

٤٤ - **تدعو** الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى أن تتخذ من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر، مع المراعاة التامة للمصالح والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٤٥ - **تعترف** بأن الكوارث الطبيعية لا تزال تشكل عائقا رئيسيا يحول دون تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى دعم وتنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[(١٥)] الذي اعتمده المؤتمر العالمي

---

(١٥) انظر A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢.

المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٦ - **تؤكد** أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة تهميش القارة، وهو الأمر الذي جرى التسليم به في إعلان الألفية وأعيد تأكيده في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]؛

٤٧ - **تعيد تأكيد** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٦]، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الشراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي مواصلة دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في ظل ملكية أفريقيا لتلك الشراكة وقيادتها لها وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ تلك الشراكة وأهدافها وأولوياتها، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بذلك؛

٤٨ - **تلاحظ** الدور الذي تواصل منظمة العمل الدولية القيام به في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو، في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤[١٧]؛

٤٩ - **تقرر** تشجيع إيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، بما في ذلك بوسائل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة، اتساقا مع المقترح الذي قدمته مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، على أساس كل حالة على حدة، وعند الاقتضاء، بإعفائها من الديون بقدر كبير، بجملة وسائل، منها إلغاء أو إعادة هيكلة ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي ليست طرفا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي عليها أعباء ديون لا يمكن تحملها؛

---

(١٦) A/57/304، المرفق.

(١٧) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EXT/ASSEMBLY/AU/4/(III) Rev.4.

٥٠ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١٨] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١١] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في بروكسل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٥١ - **تسلم** بما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة وأوجه ضعف، وتؤكد من جديد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتلبية تلك الاحتياجات والتصدي لأوجه الضعف تلك من خلال التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٩]، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢٠]، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين[٢١]، وتتعهد بالعمل على زيادة تعزيز التعاون الدولي والشراكة من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس، بجملة وسائل، منها تعبئة الموارد المحلية والدولية وتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي؛

٥٢ - **تسلم أيضا** بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وبالتالي، تؤكد من جديد الالتزام بتلبية تلك الاحتياجات والتصدي لتلك التحديات على نحو عاجل من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الموعد المناسب لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢٢]، وتوافق آراء ساو باولو، وتشجع العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة لوضع منهجية تحدد التكلفة من حيث الوقت لمؤشرات قياس

---

(١٨) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٩) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢١) القرار دإ - ٢/٢٢، المرفق.

(٢٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتسلم بالصعوبات الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية وما يساورها من حالات القلق الخاصة في جهودها المبذولة من أجل إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبأنه ينبغي، في هذا الصدد، إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل وفي الموعد المناسب لإعلان ألماتي[٢٣] وبرنامج عمل ألماتي؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٥٣ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، مما يوفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة ويساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع؛

٥٤ - **تعيد تأكيد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٥٥ - **ترحب** بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي أرسته الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من أجل زيادة الوعي العام لتعزيز القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان، وتسلم، في هذا الصدد، بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذا اليوم في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر، وتطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للاحتفال بهذا اليوم لتحديد الدروس المستفادة وسبل تعزيز حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر؛

٥٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

الجلسة العامة ٦٨
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

---

(٢٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.